حُرِّيَّة الرَّأي:
في الطَّريق إلى نظريَّة

غالي شكري

كلما تصفحت تاريخ حرية الفكر، برزت امامي ثلاث صور تحدد فيما ارى معالم الازمة التي تعانيها حرية الرأي والتعبير والمناقشة . الصورة الاولى لسقراط وهو ماثل امام محكمة اثينا يدفع عن نفسه تهمة إفساد الشباب والتعريض بالآلهة ، وممثل الاتهام يقهقه في داخله وهو يعدد لنفسه الاسباب الحقيقية التي دفعت بسقراط الى ساحة المحاكمة ، ولم تخرج عن كونها اسبابا سياسية في المقام الاول ، واسبابا شخصية في المقام الثاني . دفاع سقراط عن حرية الفرد في التعبير عن « الصوت الصغير الهادىء في اعماقه » الذي ندعوه نحن بالضمير ؛ هذا الدفاع قد نستغني عنه الآن بدفاعات اقوى منطقاً واكثر تبريراً لحرية الفكر ، ولكننا لن نستطيع الاستغناء عن تلك الدلالة العميقة الكامنة وراء كلماته « انكم مخطئون اذا ظننتم انكم بقتلكم الناس ستمنعون اي ناقد من كشف شروركم ... لا ، ليس ايسر الطرق واشرفها ان تكموا الافواه، بل ان تصلحوا انفسكم، وتقيموا الميزان بالقسط». لقد اراد سقراط في دفاعه ان يقيم الحجة على اثبات الاهمية الاجتماعية للنقد والمناقشة ، كما اراد ان يؤكد ان للضمير الفردي حقاً مطلقاً في الجهر بآرائه . ولكني حين استعيد قصة سقراط مع الحرية الفكرية لا يتبقى في مخيلتي سوى كلماته التي تحدد ازمة هذه الحرية بانها ازمة العلاقة بين الفرد والسلطة . فالدولة كتجسيد بيروقراطي للنظام الاجتماعي والاقتصادي السائد، يصطدم ممثلوها السياسيون – الحكومة – بآراء الافراد التي لا تلتقي

مع « الرأي الرسمي للنظام » . وسوف نلحظ في خريطة الحرية الفكرية خطاً واضحاً يمثل هذه الازمة في اوجها عندما يكون هذا الفرد بالذات « مفكراً » لا يملك عقلاً فحسب ، بل قدرة على التعبير ايضاً. فتصبح حرية الرأي هنا خطراً – في تقدير السلطة السياسية – يهدد النظام بالتقويض ، ومن ثم يهدد السلطة نفسها بصورة مباشرة . والتناقض هنا بين الفرد والسلطة – كما يتضح من دفاع سقراط – ينبثق من ان هذا الرأي او ذاك يناقش الاسس التي بني عليها النظام القائم ، كما يناقش تفاصيل البناء الاجتماعي .

والصورة الثانية التي تخطر على ذهني فور تصفحي لتاريخ حرية الفكر هي « محاكم التفتيش» التي اقامتها البابوية في العصر الوسيط . ان هذه المحاكم الجهنمية ومذابحها البشعة تحدد ازمة حرية الفكر على وجه آخر هو ازمة العلاقة بين الفرد والمجتمع . فلا شك ان جماهير المسيحيين التي اقترفت جرائم ذلك العصر المظلم كانت على درجة كبيرة من الاخلاص والصدق وهي تؤدي ذلك الواجب المقدس في الارشاد عن الملاحدة الذين تنتظرهم نار السماء. ولكن هذا الاخلاص والصدق كان خالياً تماماً من الايمان بحرية الآخرين في الاعتقاد بما يخالف قيم المجتمع ، حتى ان القديس اوغسطين وتوما الاكويني كليهما كان يبرر الاضطهاد والتعذيب ما دامت الاغلبية ترى في ذلك الطريق الى الله . ان الاغلبية الاجتماعية كانت وما تزال سيفاً مسلطاً على رقاب المفكرين الاحرار. ذلك ان اولئك الذين يفكرون بحرية هم قلة دائماً . وبالتالي فان الاكثرية – تحت ستار شعارات براقة باسم المجتمع والجماهير – هي السوط الذي لا يبلى مهما تمزقت بواسطته جلود هذه القلة الممتازة المفكرة .

والصورة الثالثة التي تقفز الى رأسي حالما اتذكر مأساة الحرية الفكرية هي قضية برتراند رصل امام احدى محاكم نيويورك. فلم تكن السلطة الامريكية ولا الشعب الامريكي هما السبب في تلك المهزلة ، وانما كانت ازمة الحرية الفكرية على وجهها الثالث ، ازمة العلاقة بين الفرد والعقائد الشائعة . فالسلطة الامريكية – ممثلة في المحكمة – لم تتدخل الا حين تقدمت احدى السيدات بعريضة اتهام تطالب فيها بالغاء تعيين الفيلسوف البريطاني بكلية المدينة لانه ضد الدين . كذلك فان الشعب الامريكي لم يتدخل اذا استثنينا فئات القساوسة والمشايعين لهم في التعصب . اما الضمير الامريكي الحقيقي الممثل في الهيئات العلمية وكبار المفكرين فقد كان نصيراً لحرية الفكر والتعبير اذ وقف بشجاعة واصرار الى جانب الفيلسوف ضد العقائدية ربيبة الجهل والتعصب .

هذه الصور الثلاث ليست الا امثلة فحسب ترد الى خاطري لتجسد ازمة حرية الفكر

والتعبير والمناقشة من ثلاث زوايا : الاولى، هي ازمة العلاقة بين الفرد والسلطة؛ والثانية، هي ازمة العلاقة بين الفرد والجماهير ؛ والثالثة ، هي ازمة العلاقة بين الفرد والعقيدة الشائعة . الصور الثلاث — مرة اخرى — هي امثلة فقط تستهوي ذاكرتي وحدي ، فهي من هذه الناحية شيء شديد الذاتية ، ولكنها تجسد فيما اعتقد نظرية حرية الرأي من الناحية الموضوعية .

ولعلنا نلاحظ منذ البداية ان الفرد هو محور ما ادعوه بنظرية حرية الرأي. ذلك ان الضمير الشخصي — مصدر الرأي الحر — هو قدس اقداس الذات الانسانية ، الذات التي تصطدم بمنتهى فرديتها مع السلطة والمجتمع والعقيدة الشائعة .

يقول سقراط في دفاعه العظيم ، كما نقله افلاطون : « لا يحق لاي شخص على وجه الارض ان يفرض على شخص آخر ما ينبغي ان يعتقده ، او ان يحرمه من حق التفكير كما يشاء . ان الانسان يستطيع ان يعيش سعيداً دون اصدقاء ودون مال ودون اسرة ، بل دون بيت ، ما دام ضميره مرتاحاً . ولكن بما انه ليس في قدرة احد الوصول الى احكام صحيحة دون تمحيص دقيق لكل مشكلة ودون معرفة ما يؤيدها وما يعارضها ، فمن الضروري ان يفسح المجال امام الناس لمناقشة جميع المسائل بحرية تامة ودون تدخل من قبل السلطات». وسوف نعثر على كلمات مشابهة عند افلاطون وارسطو، وحينئذ نستطيع القول بان العصر اليوناني القديم هو العصر الذي ناقش بوضوح وجرأة ازمة العلاقة بين الفرد والسلطة ، فكان بلا شك عصر حرية الفكر ، بالرغم من مأساة سقراط وبعض الحوادث القليلة الاخرى ، وبالرغم من ان فلسفات سقراط وافلاطون وارسطو لم تكن تؤيد المعنى العميق للديمقراطية في النظام الاجتماعي. وهي مشكلة تطرح على اوسع نطاق قضية العلاقة بين حرية الفكر وبقية الحريات . يقول بيوري في كتابه «حرية الفكر» : «الراجح عندي ان الدافع الى اتهام سقراط كان دافعاً سياسياً ، فان سقراط لم تكن طريقة تفكيره لتتفق مع الديمقراطية المطلقة الحدود او لتوافق على ان رأي الاكثرية الجاهلة هو الرأي الصواب». كذلك فنحن نتبين من «جمهورية» افلاطون انه كان مؤمناً اشد الايمان بالصفوة الممتازة الحاكمة ، وقد خطط للحيلولة دون حرية الرأي للجماهير .

اما ازمة الفرد مع المجتمع ، فانها تتجلى في مرحلة العصور الوسطى ، حيث تغلغلت

المسيحية على الصعيد العالمي وتعددت مذاهبها تعدداً رهيباً . واصبح الفرد في ازمة ضميرية حادة اذا احس بتناقض ما مع الجماهير ، مع الاغلبية ، مع المجتمع ، الى بقية هذه الاسماء التي تهدد كيان الفرد في جوهره . مشكلة الفرد هنا ليست مع السلطة التي تبدو في معظم الاحيان كما لو كانت بعيدة عن التحيز الى جانب الاكثرية . مشكلة الفرد ايضاً ليست مع العقيدة الشائعة، وانما في اتخاذه موقفاً فردياً شديد الخصوصية من السلطة والجماهير والعقيدة السائدة على السواء . اللا انتماء في حد ذاته هو محور الازمة بين الفرد والمجموع . ويؤكد روبرتسون في كتابه «موجز في تاريخ حرية الفكر» ان اضطهاد المسيحيين في الغالب كان مدفوعاً بغضب الشعب اكثر مما هو مرغوب من السلطات. وكثيراً ما اعلن الاباطرة مراسيم التسامح ولكن الشعوب ما كانت تتهاون في الفتك بكل خارج على اجماعها . لذلك كانت الاهمية البالغة لدستور الثورة الفرنسية ، بانها لم تكتف بشعار ضخم يقول بالحرية والاخاء والمساواة ، بل كانت حريصة كل الحرص على صياغة فولتير وروسو وديدرو في صورة عملية تقول : « ان نواب الشعب الفرنسي المجتمعين في جمعية وطنية لما رأوا ما نزل بالمجتمع الانساني من المصائب والشقاء وافساد الحكومات وهي ترجع الى سبب واحد هو جهل حقوق الانسان ، او تجاهلها ، او العبث بها ، – قد قرروا ان يصدروا اعلانا عاماً ببيان حقوق الانسان الطبيعية المقدسة التي لا يصح ان تمتد اليها يد العبث والمساومة . وذلك ليكون هذا الاعلان راسخاً في اذهان بني الانسان يذكرهم على الدوام بحقوقهم وواجباتهم. ولتحترم اعمال السلطة التنفيذية المنطبقة على الاغراض التي يصبو اليها المجتمع الانساني . ولتكون مطالبة الناس بحقوقهم مؤسسة من الآن على مبادىء واضحة لا نزاع فيها ولا جدال . فيكون قوام هذه الحقوق صيانة الدستور ، وصيانة سعادة المجموع . لذلك تعلن الجمعية الوطنية بعناية الله العلي الاعلى الحقوق الآتية للانسان :

١ – يولد الناس ويعيشون احراراً متساوين في الحقوق ، لا تميز ولا تفاضل بينهم الا فيما تقتضيه المصلحة العامة .

٢ – كل سلطة يصدرها الشعب وحده . ولا يحق لاي قوم او اية جماعة ان يأمروا او ينهوا الا اذا استمدوا السلطة من الشعب .

٣ – القانون هو مظهر الارادة العامة للامة ، ولاهل البلاد جميعاً الحق في ان يشتركوا في وضعه بانفسهم او بواسطة نوابهم ، والقانون واحد بالنسبة للجميع .

٤ – لا يصح اتهام انسان او حبسه او القبض عليه الا في الاحوال المبينة في القانون

بشرط اتباع اجراءاته . وكل من ينفذ امراً استبدادياً مخالفاً للقوانين او يأمر به او يوعز بتنفيذه يستحق العقاب .

٥ – حرية الجهر بالآراء والافكار من حقوق الانسان المقدسة. فلكل امرىء ان يتكلم، ويكتب ، ويطبع ، بملء الحرية بشرط الا يسيء استعمال هذه الحرية في الاحوال التي بينها القانون» .

ان الثورة الفرنسية من هذه الزاوية هي ثورة عالمية ، لانها ثورة حقوق الانسان في احدى مراحل تطوره، في مرحلة ازمة الفرد مع المجموع. لقد اضاف الفلاسفة والمفكرون الشيء الكثير الى حقوق الانسان ، ومن هذه الاضافات نشعر انهم يعنون به الفرد في مواجهة المجموع . لهذا السبب يؤكد طوم بين ان «كل حكومة وراثية هي بطبيعتها حكومة استبدادية» ، ويدعم جيفرسون هذا القول بان «افضل الحكومات اقلها حكماً». اما ثورو فيصرّ على ان «افضل الحكومات هي التي لا تحكم اطلاقاً» . ويبدو لنا كما لو ان هذه الكلمات تعني العلاقة بين الفرد والسلطة ، غير ان محتواها في التطبيق يقصد به العلاقة بين الفرد والمجتمع ، كما نلحظ ذلك بيّناً في الدستور الامريكي . يقول جون ستيوارت ميل في كتابه «حول الحرية» : «ليس من حق هيئة تشريعية او تنفيذية ان تفرض على الناس اعتناق رأي لا يرتضونه او توجب عليهم الايمان بمعتقد لا يريدونه، والحكومات الدستورية تنفذ ارادة الشعب ولا تقاوم رغباته . بل ليس من حق الشعب نفسه ان يخرس الالسنة التي تنطق بغير ما يرتضيه ، او يقصف الاقلام التي تجري بغير ما يساير اهواءه . ولا يجوز له ان يدفع حكومته الى ارتكاب هذا الاثم ، اذ لا يجوز في منطق الحرية اسكات معارض حتى ولو انتهى الى ابطال رأي اجمع الناس على صوابه» .

ان هذا الايمان العميق بحق الفرد المطلق في حرية الرأي ، هو امتداد واستمرار لهذه الفئة التي نادت بالحكم الدستوري في القرن الثامن عشر وعلى رأسها الفيلسوف الانكليزي جون لوك ، فهو من جهة – كما يقول راندال – لخص الافكار التي نشأت من مختلف اوجه النضال في القرن السابع عشر ، ووضعها في شكل نظام اصبح المسوغ الرسمي للثورة الانكليزية التي نشبت عام ١٦٨٩ . كان لوك يقول بصراحة : «لكي نفهم القوة السياسية فهماً صحيحاً ونستنتجها من اصلها يجب علينا ان نتحرى الحالة الطبيعية التي يوجد عليها جميع الافراد ، وهي حالة الحرية الكاملة في تنظيم افعالهم والتصرف باشخاصهم وممتلكاتهم بما يظنون انه ملائم لهم». لقد صاغ مونتسكيو هذا الرأي صياغة قانونية بني عليها فيما بعد

الدستور الامريكي . ان مواثيق الحرية في هذا الدستور لم تأت هكذا جزافاً : كان ثمة معارضون كثيرون ابرزهم جون آدمز الذي كان يقول ويكرر القول انه «لو رجعنا الى اية صفحة من صفحات التاريخ لوجدنا الادلة الواضحة على ان الشعب حين يترك دون زاجر او رادع يصبح ظالماً مستبداً وحشياً بربرياً » . والحق ان الديمقراطية الامريكية ليست نتاجاً انكليزياً ، وانما نشأت في فرنسا واعتنقها في امريكا حزب جيفرسون وجاكسون الشعبي . من « العقد الاجتماعي » لروسو الذي يفرق بين الآراء العامة للشعب وارادة الاكثرية ، يستمد جيفرسون ثورته فيصيح : « ان الذين يكدون على الارض هم شعب الله المختار ، وهم الذين جعل من صدورهم معاقل للفضيلة الصحيحة الكبيرة ، وهم الموقد الذي يحفظ فيه تلك النار المقدسة مشتعلة التي لولا ذلك لانطفأت جذوتها في الارض». ثم يقول: « ان كل جيل يجب ان يعيش تحت حكم دستور يضعه بنفسه » . ويخاطب آدمز : « اننا كلنا نحب الشعب . ولكن انت تحبه كما تحب اطفالاً تخشى ان تدعهم لانفسهم دون مربيات . وانا احبه كما احب راشدين اترك لهم حرية الحكم الذاتي » . اعود الى القول بان دفاع جون ستيوارت ميل عن الحرية الفكرية هو امتداد عميق لهذه الآراء بشكل عام ، وهو امتداد ناضج لآراء بنتام القائمة على اساس المنفعة الاجتماعية بشكل خاص (وهي آراء تثير بشكل حاد ما اذا كانت حرية الفكر والتعبير مشروطة بالنفع الاجتماعي) . ولقد جاءت التعديلات المتوالية على الدستور الامريكي دليلاً واضحاً على ان كفاح جيفرسون في سبيل الديمقراطية وحرية الرأي لم يكن عبثاً .

ان ازمة الفرد مع العقائد الشائعة هي في صميمها ازمته مع العقائدية . فعندما تغلق المسيحية الباب في وجه اي دين جديد تصبح العقيدة في ذاتها حائلاً رهيباً دون حرية الرأي. فالبناء العقائدي سواء كان بناء فلسفياً او بناء دينياً يوصد الباب نهائياً في وجه حرية الفكر والتعبير ، ذلك ان المؤمن يعتقد بانه حصل على الحقيقة المطلقة ويعنيه في الكثير الا يزعجه احد في ارتياحه العميق الى هذا الايمان عند المتدين ، او الفهم عند المتفلسف . فالكتاب المقدس – على سبيل المثال – يحمل بين صفحاته وجهة نظر شاملة الى الحياة والكون والانسان . وعندما تتحول هذه الشمولية الى المستوى العقائدي يصير من العسير ان تنال وجهات نظر جديدة حقها في التعبير . انها تواجه آنذاك ابنية مغلقة لم تعد

تسيغ غير الهواء الفاسد . اما اذا كان التطور يدفع باكتشافات العلم والتاريخ الى وجهات النظر الجديدة ، فانها تلاقي عندئذ اضطهاداً مريراً من جانب العقيدة الشائعة ، فتحرق ثمار العقول الحرة ويصلب اصحابها او يذبحون في كثير من الاحيان .

في اوائل القرن الثامن عشر عرفت انكلترا حركة عقلية بقيادة انطوني كولينز الذي قال: «لا شيء يخالف الصواب اكثر من الظن انه من الخطر ان نسمح للناس بحرية الفحص في اسس الآراء المكتسبة ، ولا شيء يخالف الصواب اكثر من الشك في حسن نوايا اولئك الذين يستعملون هذه الحرية . فالى ان يجد الناس دليلاً افضل من العقل، من الواجب عليهم ان يتبعوا هذا النور الى كل مكان يقودهم اليه» . ويصل الامر بهذه الحركة الى تأسيس جمعية « سقراطية » لترويج حرية التفكير والتعبير والمناقشة ، في نفس الوقت الذي كان فيه هوبز يخاطب الناس قائلاً : « انكم مفطورون على الشر . ليس في الدنيا اي مبدأ روحاني. لا خير غير المتعة ، ولا شر غير الالم ، ولا هدف غير المنفعة ، ولا حرية الا عدم وجود ما يعوق الشهوة . بما ان مبدأ حفظ الحياة قوامه حب الذات ، ولما كان كل فرد يدافع عن حقه في الحياة ، فالحالة الطبيعية هي حالة القتال بين الناس ، اولئك الذئاب . ما دمنا لا نستطيع التوفيق بين الحرية والحياة ، فالافضل ان نختار الحياة » .

بين هذين النقيضين كانت العلوم تواصل زحفها وتلقي ظلال الشك على الكثير من العقائد الشائعة ، فلم يكن امام الكنيسة في اوربا الا قرارات الحرمان ومحاكم التفتيش والانذار بالجحيم لكل من تسول له نفسه الانتقاص من قدر الحقيقة الدينية المطلقة ، حتى ان كاستيليون يصرخ يومذاك قائلاً: « ان الدين ليصبح لعنة من اللعنات اذا كان لا يستغني عن الاضطهاد » . ونشهد دعوة الى فصل الدين عن الدولة ، فنقرأ في رسالة الشاعر العظيم ملتون المسماة « اريوباجيتيكا » عن حرية المطبوعات دفاعاً بليغاً عن حرية الصحافة يصلح للدفاع عن الحريات عامة . اكد بوضوح ان الرقابة قد تؤدي الى «تثبيط العرفان والصد عن الحق ، وانها تعرقل ما يحتمل ان نكشف عنه من حكمة الدين والدنيا ونقص اطرافه فضلا عن اعمال مواهبنا واخماد محصولنا الحالي من المعرفة » ، اذ ان المعرفة لا تتقدم الا بالتعبير عن جديد الافكار ، والحق لا يكتشف الا بحرية المناقشة ؛ واذا قدر لنهر الحقيقة ان يتوقف عن التدفق والجريان فانه لا يلبث ان يأسن ويتحول الى مستنقع موحل من الاستكانة والتقاليد . ان الكتب التي يجيزها الرقباء لهي جديرة — كما يقول بيكون — « بان تكون مجرد تسجيل للمناسبات » ، وهي مطبوعات لا تستطيع ان تتقدم بالمعرفة

خطوة واحدة . وان الامثال التي تضربها الامم ذات الرقابة الصارمة لا توحي بان الرقابة تعين الاخلاق الفاضلة : « انظروا الى اسبانيا وايطاليا ، هل كسبت واحدة منهما مثقال حبة من خردل في الامانة والحكمة والعفة منذ اناخ التفتيش بسطوته على الكتب والافكار؟ ان اسبانيا لتستطيع فعلا ان تجيب : اننا كسبنا ما هو اهم من ذلك ، كسبنا اننا اكثر من غيرنا استقامة في الدين » . ومن العجيب ان ملتون يرفع حرية الفكر فوق الحرية المدنية : « اعطني حرية المعرفة والتعبير والمناقشة الحرة حسب ما يملي الضمير فذلك اسمى عندي من اية حرية اخرى » .

ينبغي ان نشير ان هؤلاء العظماء الذين كرسوا حياتهم من اجل حرية الرأي ، ما كانوا يستطيعون ان يتجاوزوا عصورهم بشكل بعيد المدى. فبينما ينادي لوك : « من السخف ان نفرض اموراً لا يستسيغها الناس بقوة القانون ، وان الايمان بصحة هذا الشيء او ذاك لا دخل فيه لارادتنا » ، نراه يحدد في الوقت نفسه : « ان هؤلاء الذين لا يؤمنون بالله لا يستحقون ان يعاملوا بالتسامح، فان الكافر لا يقيم وزناً لعهد او قسم ولا ميثاق ولا تلك الروابط التي يتماسك بها المجتمع الانساني . ان استبعاد الله ولو في الفكر ينقض هذه الروابط نقضاً ، هذا فضلا عن ان هؤلاء الذين يقوضون بالحادهم الاديان كلها لا يمكن ان يزعموا ان لهم ديناً يطالبون بمقتضاه بحق التسامح » . اي ان حرية الفكر والتعبير هنا نسبية للغاية ، كما كان الاتهام بالالحاد مثلا نسبياً للغاية ، اذ كانت كل طائفة مسيحية تتهم بقية الطوائف بالهرطقة والزندقة والارتداد ، الى بقية تعبيرات القائمة السوداء التي تؤدي الى جهنم الاضطهاد. ان اقتراحات روسو – كما يقول بيوري – لا تخرج عن كونها « مسيحية متساهلة » ، فقد كان يرى استبقاء بعض المبادىء المسيحية الجوهرية عنده وفرضها على المواطنين جميعا، ومن يخالفها فجزاؤه النفي والابعاد. ومن تلك المبادىء الايمان بوجود الله والنعيم والجحيم في الدار الاخرى. ومن هنا كان ميرابو – في زمانه– من اكبر الدعاة الثوريين لحرية الرأي ، حتى انه يحمل على دعاة التسامح حملة لا هوادة فيها : « انني ارى الحرية الدينية المطلقة التي لا تخضع لاي قيد تبلغ الى حد من القداسة تبدو لي فيه كلمة التسامح كأنها نوع من الاستبداد ، لان السلطة التي تتسامح قد يتراءى لها ان تتعصب » . وهي كلمات شبيهة بما قاله طوم بين : « ليس التسامح هو عكس التعصب ، وانما هو صياغة جديدة له ، فكلاهما تحكم واستبداد : فان احدهما يزعم لنفسه حق منع حرية الضمير ، والثاني يزعم لنفسه حق منحها للناس » . ان هذه الدعوة الى ان تكون

حرية الرأي حقاً مطلقاً من اي قيد او شرط هي الحل الوحيد لازمة العلاقة بين الفرد والعقائدية ، او كما يقول الامبراطور فرديريك الاكبر : « ان لكل انسان ان يصل الى العالم الآخر بطريقته الخاصة » . لقد تحدث سبينوزا حديثاً مستفيضاً حول هذا الحق المطلق حتى انه دعاه « بالله » ، او كما يقول الفيلسوف باجي : « ان قيام فكرة عظمى في وجه فكرة عظمى نظيرها امر ينشرح له قلب الله » . والغريب ان المفكرين الذين وقفوا ضد حرية الفكر مثل هوبز الذي منح رئيس الدولة سلطة مستبدة مطلقة يتحكم بها في المبادىء والمعتقدات كما يتحكم في اي شيء آخر – اقول ان الغريب ان امثال هوبز يلقون من الحاكم المستبد ابشع صنوف الاضطهاد : فقد اخمد صوت هوبز في عهد شارل الثاني واحرقت مؤلفاته .

لقد لجأ الكثيرون من المفكرين الاحرار الى التحايل على طغيان العقائدية بالفصل بين الوحي والعلم او الفلسفة، فلم يكذبوا الكتب المقدسة ولكنهم ايضاً لم يؤيدوا ما جاء فيها، بل راحوا يقتفون اثر العلم في محو الخرافات . شككوا في معجزات المسيح من خلال تقنيدهم لامكانية المعجزة ، وشككوا في صحة المعلومات التي فاضت بها كتب الدين على ضوء مكتشفات الجغرافيا والجيولوجيا وغيرها من العلوم، بل ان مذاهب المسيحية كانت في واقع الامر – بتعددها – يحطم بعضها بعضاً . وقد اتاح ذلك للآراء الجديدة المستندة على ركائز من العلم والكشوف الجديدة ان تفلت من قبضة الاضطهاد الى حين . وقف ارسكين محامي طوم بين يدافع عن حرية الفكر بقوله: «ان الاستبداد هو الاب الشرعي للمقاومة وهو دليل خطير على ان الحق لا يحالف المستبد . انكم تذكرون جميعاً ايها السادة تلك القصة المرحة التي رواها لوسيان : فقد زعموا ان جوبيتر كان يتنزه ذات يوم مع احد الفلاحين وكانا يتناقشان بملء الحرية والمؤالفة في شؤون الارض والسماء. وكان الفلاح يصغي في اهتمام ورضى ، بينما يبذل جوبيتر جهداً مضنياً ليفرض عليه رأيه . ولما رأى في الرجل بعض ملامح الشك تلفت حوله بخفة وهدده بان يسلط عليه الرعد . قال الرجل : ها ، قد علمت انك مخطىء يا جوبيتر ؛ انني اعرف خطأك على الدوام عندما تلجأ الى رعدك ! » وعندما اصدرت المحكمة ادانتها لناشر كتاب بين بالحبس ، ما كان من الشاعر شلي الا ان وجه رسالة لاذعة الى القاضي جاء فيها : « أفتظنون انكم تحاولون هداية مستر ايتون – الناشر – بتكدير عيشه وتعذيبه ؟ انكم قد تستطيعون ان تجبروه بالقهر والتنكيل على

ان يعترف بمعتقداتكم ، ولكن لن يستطيع تصديقها الا اذا حاولتم انتم ان تجعلوها قابلة للتصديق ، وذلك شيء ربما كان ابعد من طاقتكم » .

ان ازمة العلاقة بين الفرد والسلطة ، وبين الفرد والجماهير ، وبين الفرد والعقائد الشائعة ، هي ازمة حرية الرأي في جوهرها . لان الافراد هم الذين يخترعون ويكتشفون ويجددون ، ومن ثم فهم اصحاب المصلحة الاولى في حرية التفكير . لقد عانت البشرية ويلات الانصياع للسلطة والجماهير والعقائد الشائعة ، فقدمت من عباقرتها موكباً جليلاً من الشهداء ، بينما كانت السلطة والجماهير هي التي تستفيد اولاً واخيراً من الافكار التي سبق لها ان احرقت اصحابها . كثير من هذه الافكار الحرة تحولت الى قوانين وقيم واخلاقيات يعمل بها المجتمع مختاراً ، بعد ان دفعت تلك القلة العبقرية الثمن غالياً . لهذا السبب اتجه بعض الفلاسفة الى تبرير حرية الفكر والتعبير بواسطة فوائدها الاجتماعية ، فيقول ميل ان الرأي اذا كان صواباً فان اضطهاده يحرم الناس فرصة رائعة يستبدلون فيها الحق بالباطل ، واذا كان خطأ فقد حرموا كذلك فرصة لا تقل اهمية عن الاولى ، هي فرصة الازدياد من التمكن في الحق والرسوخ في العلم على اثر مصادمة الحق بالباطل ومقارنة الخطأ بالصواب . «وما منح الانسان العقل الا ليستعمله ، فهل يحرم عليه استعماله البتة لانه قد يخطىء في استعماله ؟ ان اطلاق الحرية التامة للغير في معارضتنا ومناقضتنا هي الشرط الجوهري الذي يُسوغ افتراض الصواب فيما نراه من الآراء حتى نستطيع العمل بموجبها والسير على مقتضاها . ومن غير هذا الشرط لا يستطيع الانسان ان يكون على ثقة بصحة رأيه وصواب اعتقاده» . ويستطرد ميل اننا نخالف الانصاف كما نخالف الحقيقة اذا توهمنا ان ماركوس اوريليوس لم يكن لديه ، وهو يكافح انتشار المسيحية ، كل المعاذير والحجج التي يتمسك بها اليوم انصار المسيحية لمكافحة ما يناقضها من الآراء . ان انتسابنا الى احدى العقائد تم بطريق الصدفة ، فالاسباب التي جعلت انساناً ما مسيحياً في لندن كان يمكنها ان تجعله بوذياً في بكين . ومن السخافة ان يتوهم المرء ان الحق لا لشيء سوى انه حق يشتمل على قوة غريزية ليست موجودة في الباطل من شأنها ان تمكن الحق من التغلب على ضروب العقاب والتنكيل ، اذ الحقيقة الواقعة ان الناس ليسوا باشد تعصباً للحق منهم للباطل ، وان مقداراً كافياً من العقوبات القانونية والاجتماعية جدير بان يحول دون انتشار الحق ، كما هو جدير بان يحول دون انتشار الباطل . «والحقيقة» — يقول ميل — «ان الانسان لا يستطيع ان يصير مفكراً عظيماً الا اذا ايقن بان اول

واجبات المفكر اتباع رائد عقله الى اية غاية يؤدي لها به. وان الحق ليستفيد حتى من خطأ الذي يعتمد على فكره مع اتخاذ الاهبة وانعام النظر ، اكثر مما يستفيد من صواب الذين لا يعتقدون الصواب الا من باب التقليد ».

ان بعض المفكرين ايضاً ربطوا بين حرية الرأي وبقية الحريات ، فنرى وايتهد يقول ان التفكير في الحرية ينصرف عادة الى حرية الرأي وحرية الصحافة وحرية العبادة وغير ذلك من الحريات الفكرية ، والانتقاص من هذه الحرية تقع تبعته على المجتمع او على افراده الحاكمين . «ولكننا ننسى ان الطبيعة تحد من حرية الانسان بقدر ما يفعل الانسان بالانسان ، بل لعلها اشد جوراً واكثر قسراً . هي تشل حريتنا بالفقر وبالجهل وبالمرض وبعوامل التربة والمناخ . والمجتمع الحديث يحارب الطبيعة ليتحرر من ربقتها بازالة الفقر وتنوير العقل وكبح المرض والانتصار على التربة والمناخ . حرية الفكر اذاً لا تكفي، ولا بد معها من حرية الفعل» . ومن هذه النقطة يحدد هارولد لاسكي معنى الحرية في المجتمع الاشتراكي ، فيقول ان الخوف والكراهية والبغض هي الوحوش التي تفترس الحضارة ، وكثير في الجماهير الميل الى التحطيم والتدمير . وفي جو قاتم كئيب كهذا الجو المفعم بالكراهية والبغض والخوف والمشحون بالبارود المدمر ، توصد امام الحرية جميع المسالك والمداخل ؛ لان الحرية يستحيل عليها ان تعيش الى جانب الظلم ، «وانما تنمو الحرية وتورق شجرتها حيث يقرر البشر ، ويسلم بان لهم قيمة اعظم بكثير من الكفاح في سبيل لقمة العيش او قطعة الخبز». وفي كتابه عن حرية العقل في الدولة الحديثة يؤكد ان الافكار الباطلة لا تعيش ، انها تعرقل الاكتشاف وتقلل من السعادة وتساعد اولئك الذين يستفيدون من وجودها ولكن على حساب المجتمع ككل .

ان رالف بارتون بري في كتابه «انسانية الانسان» يدمغ كل من يقف في وجه حرية الرأي بانه عدو للحضارة وخائن للبشرية : «انه لا يسحق روح الحرية حيث وجدت فحسب ، ولكن يمنع ولادتها من جديد ، وهو لا يقتل فقط تلك الافكار التي توصل اليها الانسان او يفتك بها وهي بعد في طفولتها كما فعل هيرودس ، ولكنه يحرم البشرية من جميع الآراء المجهولة التي لم تولد بعد . ان العقول الميتة لا تحدثنا بشيء . وخسارة الافكار التي لم يفكر بها احد ، والاخيلة التي لم يتخيلها احد ، هي خسارة لا يمكن تقديرها.

فالتاريخ لا يسجل الا ما يحدث ويبقى» . ويثير هذا المفكر الامريكي في كتابه قضية هامة حين يصرح بانه بات يقيناً ان العقل الحر ان لم يسمح له بان يعمل وفق هذه الحرية فانه قد لا يجد شيئاً اكثر جاذبية واثارة له من الانضمام الى غيره من العقول بغية تدمير الحرية . «نحن لا نستطيع ان نبدع الحرية الفكرية وان نحافظ عليها الا بممارستها . اذ انه لا يفي بالغرض ان نقول ان البشرية قد اجتازت عصر الاضطهاد ، فان عصاب محكمة التفتيش جزء فطري من طبيعة جميع العصور» ، فليست هناك جماعة عقائدية في القرن العشرين تحمل المناعة ضد التعصب .

لقد كان للعلم والفلسفة والدين دور هام في حرية الفكر والتعبير . استطاع العلم ان يوسع من هوة التناقض بين الانسان والعقائد الشائعة ، وتمكن الدين من تبرير الاضطهاد ، وحاولت الفلسفة ان تصوغ نظرية لحرية الرأي . وكان لحرية الرأي نفسها دور هام في تطوير العلوم والفنون والفلسفات والاديان ، فليس من قبيل المصادفة ان نشاهد ذروة الحضارة الانسانية تحت شمس الديمقراطية وحرية الرأي. ان ثمن حرية الفكر الذي دفعته شعوب العالم الغربي وهي ترتقي قمة الحضارة البشرية هو الدماء صاحبة الفضل الاول في التربية الديمقراطية العميقة الجذور . ان مشكلة الاقلية والاكثرية ، وطبيعة العلاقة بين حرية الرأي والمجتمع وبين حرية الرأي والتقدم ، بالاضافة الى الفوائد الاجتماعية لحرية الفكر – كل هذه لا تنفي ، بل تؤكد ، ان الفرد هو محور نظرية حرية الرأي ما دام الضمير الشخصي ، مصدر الرأي الحر ، هو قدس اقداس الذات الانسانية . فالاكثرية قد تنجح في تعطيل ما يؤدي اليه رأي الاقلية ، ولكن لهذه الاقلية حقها المطلق في التعبير عن هذا الرأي. وربما تصطدم مصلحة المجتمع العليا اذا طبق رأي فردي لاحد المفكرين ، ولكن هذا لا يسوغ له ان يكبت هذا الرأي. كذلك فان ما تحرزه حرية الفكر والتعبير من نجاحات في مجال التقدم الاجتماعي ليس شرطاً لاباحتها ، لان الايمان بها ينبغي ان يصدر عن وعي عميق بقيمة الفرد ودوره ومعنى الضمير وجوهره . هذا الايمان وحده هو الذي يعصم حرية الفكر من ان تقوم على اساس المنفعة الاجتماعية او التقدم . هذا الايمان وحده هو الذي يحل ازمة التناقض بين الفرد والسلطة وبين الفرد والمجتمع وبين الفرد والعقائدية في اطار من الحرية المطلقة للفكر والتعبير . فالديمقراطية – كما يقول املان داتا في مقاله في العدد الثالث من « حوار » – « ليست مجرد نظام سياسي بل هي طريقة للحياة » .